

(المادة الثانية)

- ١ - يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين استئناف إرسال المراسلات الواردة من الطرف الآخر إلى بلد آخر بحيث تكون هناك علاقات بريدية مع هذا البلد الآخر .
- ٢ - يتم استئناف ارسال مواد المراسلات الواردة من بلد آخر بمعرفة أى من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف المتعاقد الآخر بشرط موافقة الطرف المرسل إليه مسبقا على ذلك .

(المادة الثالثة)

- ١ - يحظر كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بمكاتب التبادل التابعة له وبالطرق التي يستخدمها في تصدير مواد المراسلات .
- ٢ - تثبت المخالفات التي تلاحظ في الخدمة البريدية في محضر أو تحويرها مذكرة مصلحية بين مكاتب تبادل الطرفين .

(المادة الرابعة)

- تعاد الأكياس الفارغة إلى الطرف الآخر بدون أدنى تأخير في رسائلات مباشرة ويمكن إذا دعت الضرورة استعمالها في رسائلات البريد المكونة برسم الطرف المعنى بالأمر .

(المادة الخامسة)

- يلتزم كل طرف متعاقد بعدم تصدير الأشياء والمطبوعات بالطريق البريدي التي لا يقبلها الطرف الآخر وفقا لتشريعته ولوائحه الداخلية .

(المادة السادسة)

- يحظر كل طرف الطرف الآخر بالأشياء المنوعة والقيود الخاصة باستيراد البضائع وفقا للتشريع الداخلى المعمول به في بلده .

(المادة السابعة)

- ١ - تؤول الرسوم الخاصة بمواد المراسلات المتبادلة مباشرة بالطريق السطحي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية فيننام الديمقراطية التي يحصلها كل طرف إليه بأكملها . وليست هناك تسوية للرسوم بين الطرفين .
- ٢ - تم تسوية رسوم التوسط الخاصة بالارسلات المغلفة الصادرة بالطريق السطحي وفقا لما هو متبع في الخدمة البريدية الدولية .
- ٣ - تمتد نفقات النقل الجوي الخاصة بمواد المراسلات الصادرة في لرساليات مغلقة على أساس الوزن القائم للإرساليات .
- وتمتد نفقات النقل الجوي الخاصة بمواد المراسلات الصادرة بالمرور المكشوف على أساس الوزن الصافي للرسائل مع زيادة قدرها (١.٥) .
- ٤ - تقع نفقات نقل المراسلات الموضحة بالبندين الثاني والثالث على عاتق البلد المرسل .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٧٣

بشأن الموافقة على اتفاق الخدمة البريدية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية فيننام الديمقراطية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :-

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على اتفاق الخدمة البريدية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية فيننام الديمقراطية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الآخرة ١٣٩٢ (١٢ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

اتفاق

خاص بالخدمة البريدية

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

جمهورية فيننام الديمقراطية

رغبة في تنمية وزيادة دعم صلات التعاون والصدقة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية فيننام الديمقراطية في مجال البريد ، قررت حكومتا البلدين عقد هذا الاتفاق واتفقتا على الأحكام التالية :

(المادة الأولى)

- ١ - اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية فيننام الديمقراطية على تبادل مواد المراسلات الآتية بين بلديهما مباشرة :
 - الخطايات (الحد الأقصى للوزن ٢ كج) .
 - بطاقات البريد
 - المطبوعات والجرائد (الحد الأقصى للوزن ٣ كج) .
 - الرزم الصغيرة (الحد الأقصى للوزن ١ كج) .
 - مطبوعات المكفوفين (الحد الأقصى ٧ كج) .
- ٢ - يمكن إرسال مواد المراسلات آتفة الذكر بالطريق الجوي وبطريق التسجيل بإشعار استلام أو بدون .

٢ - تم تسوية كافة التفاصيل الخاصة بتطبيق هذا الاتفاق عن طريق تبادل المراسلات بين إدارتي البريد التابعتين للطرفين .

٣ - إذا ثبت خلال تطبيق هذا الاتفاق ضرورة تعديل كافة أحكامه أو بعضها يتفق الطرفان على ذلك عن طريق تبادل المذكرات .

(المادة الرابعة عشرة)

يستطيع كل طرف - على أوضاع طارئة - أن يوقف خدمة البريد كلية أو جزئياً على أن يخطر للطرف الآخر بذلك على الفور .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - يسرى هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ ١/٨/١٩٧٢ ومدة صلاحية غير محددة .

٢ - يمكن لكل من الطرفين فسخ هذا الاتفاق بحيث يصبح غير صالح بعد مرور ستة أشهر اعتباراً من تاريخ استلام الطرف الآخر للإخطار .

عمل هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٢ من نسختين محررتين كل منهما باللغات الفيتنامية والعربية والفرنسية ، ويمكن الرجوع إلى النصين الفيتنامي والعربي وفي حالة الخلاف في التفسير يتخذ النص الفرنسي أساساً .

عن حكومة جمهورية فينلام الديمقراطية
عن حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء للثقافة والإعلام

وزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ بشأن الموافقة على اتفاق الخدمة البريدية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية فينلام الديمقراطية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٧٢ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٣ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الخدمة البريدية المقفود بين جمهورية مصر العربية وجمهورية فينلام الديمقراطية الموقع بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٧٢ ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١/٨/١٩٧٢ م
تحريراً في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (١٦ يونيو سنة ١٩٧٢)

دكتور : محمد عبد القادر حاتم

(المادة الثامنة)

١ - فيما عدا حالات التخل عن المسؤولية المنصوص عليها في الخدمة البريدية الدولية تقع المسؤولية الناجمة من فقد المواد المسجلة على عاتق الطرف الذي حدث في أراضيه الفقد .

٢ - تبلغ قيمة التعويض عن فقد المادة المسجلة ٤٠٠ فرنكاً ذهباً .

٣ - يتم دفع التعويض بأقصى سرعة ممكنة على أن يكون خلال فترة ستة أشهر على الأكثر اعتباراً من اليوم التالي للطالبة .

٤ - يتم الطرف الذي دفع التعويض لحسابه برد المبلغ الذي دفع له إلى الطرف الآخر خلال أربعة أشهر اعتباراً من تاريخ ارسال إشعار الدفع .

(المادة التاسعة)

١ - يوافق كل من الطرفين الطرف الآخر بالمستندات الآتية :
(أ) كشوف رسوم التخليص على المواد البريدية والخدمات المختلفة .
(ب) الظروف التي تحول دون مرور إرساليات بريد الطرف الآخر .
(ج) جدول الخطوط الجوية الداخلية والجهات التي ينقل عن طريقها المواد البريدية .

٢ - يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بأي تعديل يطرأ على المستندات المبينة في البند الأول .

(المادة العاشرة)

تقدم كل إدارة بريد من الطرفين المتعاقدين للإدارة الأخرى ٥ نسخ من نماذج إصدارات طوابعها البريدية الجديدة .

(المادة الحادية عشرة)

١ - بالنسبة لتسوية المبالغ المستحقة في مجال الخدمات البريدية تعد إدارتا الطرفين بصفة دورية حسابات تم تسويتها كل ثلاثة أشهر بعد مراجعتها واعتمادها .

٢ - يتفق الطرفان المتعاقدان على تسوية الحسابات الخاصة برسوم البريد على أساس الفرنك الذهب المشتمل على ١٠٠ سنتيم ووزن $\frac{1}{20}$ من الجرام وعبارة ٠,٩٠٠ من القيراط .

٣ - يتم كل ثلاثة أشهر بعد تعويض باقي الديون البريدية تحويل باقي الأرصدة الدائنة والمدينة الموضحة بالفرنك الذهب إلى عملة الصرف المحلدة بموجب اتفاق مشترك بين الطرفين ويقوم الطرف المدين بتصفية الديون لدى الطرف الدائن بموجب عملية مصرفية .

(المادة الثانية عشرة)

يستخدم الطرفان المتعاقدان ومكاتب التبادل التابعة لها اللغة الفرنسية في المراسلات المصاحبة المتبادلة بينهما .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - يتفق الطرفان بالنسبة لكل مالم ينص عليه في هذا الاتفاق على إيجاد الحل المطلوب إقراره .